موجز تنفيذي

تقدُّم نساء العالم ٢٠٠٨/٢٠٠٩

من يتحمل المسؤولية أمام المرأة ؟

النوع الاجتماعي والمساءلة

صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة
UNIFEM

صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة

UNIFEM

تقدُّم نساء العالم ٢٠٠٨/٢٠٠٩

من يتحمل المسؤولية أمـام المـرأة ؟

النوع الاجتماعي والمساءلة

يبين تقرير تقدُّم نساء العالم ٢٠٠٨/٢٠٠٩: « من يتحمل المسؤولية أمام المرأة ؟ النوع الاجتماعي والمساءلة » أن نيل حقوق المرأة وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية يتوقفان على تعزيز المساءلة عن الالتزامات تجاه قضايا المرأة وتجاه المساواة بين الجنسين. وتبين الأمثلة الواردة في مختلف أجزاء التقرير أن تحول حقوق المرأة إلى تحسن جوهري في حياتها، وأن تحقيق المساواة بين الجنسين في الممارسة العملية، يتطلبان قدرة المـرأة على المشاركة الكاملة في عملية صنع القرارات العامة على كافة المستويات، وقدرتها على إخضاع المسؤولين للمساءلة عند انتهاك حقوقها أو تجاهل احتياجاتها. ويعرض تقرير « تقدم نساء العالم ٢٠٠٨/٢٠٠٩ »، والذي يصدر في منتصف المدة نحو الموعد النهائي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وهو عام ٢٠١٥، يعرض دليلاً واضحاً على أن تمكين المـرأة والمساواة بين الجنسين هما قوتان محركتان للحد من الفقر، وتحقيق الأمن الغذائي، وخفض وفيات الأمهات، وتحسين فاعلية المعونات.

وتتناول فصول هذا التقرير كيف أن الجهود التى تبذلها المرأة لكشف الظلم ضدها، والذي تتعرض له بسبب جنسها، ومطالبتها بالإنصاف، قد تغير طرق تفكيرنا بشأن المساءلة. وإدراكاً لما تواجهه الفئات المختلفة من النساء من تحديات واضحة فيما يتعلق بالحصول على حقوقهن، يقدم التقرير طائفة واسعة من الأمثلة، من بينها تلك التي تبين كيف تستطيع النساء الأكثر استبعاداً كشف الثغرات الموجودة في المساءلة والمطالبة بالإنصاف.

إن تعزيز المساءلة تجاه قضايا المرأة يبدأ بزيادة عدد النساء في مواقع صنع القرار. إلا أنه لا يجب أن يتوقف عند هذا الحد. فهو يتطلب وجود تكليف أكبر، ومؤشرات أداء أوضح، وحوافز أفضل، وجهود متواصلة في مجال الدعوة وحشد التأييد. أي أنه يتطلب ـ بإيجاز ـ حكماً رشيداً. ويبين التقرير أن الحكم الرشيد يحتاج إلى المرأة، وأن المرأة تحتاج إلى الحكم الرشيد إذا كانت هناك نوايا صادقة للوفاء، وطنياً وعالمياً، بالالتزامات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين.

نبذة سريعة عن التقرير:

حتى الآن يفوق عدد الرجال عدد النساء بنسبة ٤ إلى ١ في الهيئات التشريعية الموجودة في مختلف أنحاء العالم. وتشكل النساء الغالبية (أكثر من ٦٠ في المائة) لجميع العاملين في الأسرة بدون أجر على مستوى العالم. وتكسب المرأة أجراً يقل بمقدار ١٧ في المائة عن الأجر الذي يكسبه الرجل. وفي جنوب الصحراء الكبرى في أفريقيا، تصاب ثلاث نساء بعدوى فيروس نقص المناعة البشرية مقابل كل رجلين. وفي بعض المناطق من العالم، تموت واحدة بين كل ١٠ نساء نتيجة لأسباب ترتبط بالحمل حتى في وجود وسائل معروفة جيداً لخفض وفيات الأمهات تتسم بالفعالية من حيث التكلفة. إن استمرار وجود التمييز على هذا النطاق بعد عقود من الالتزامات الوطنية والدولية هو أحد أعراض أزمة المساءلة.

ويركز تقرير التقدم ٢٠٠٨/٢٠٠٩ على خمسة مجالات أساسية في حاجة ماسة للعناية والتطوير من أجل تعزيز المساءلة تجاه قضايا المرأة هي: وضع السياسات والحكم، والوصول إلى الخدمات العامة، والفرص الاقتصادية، والعدل، وتوزيع المعونة الدولية للتنمية والأمن.

- **وقد أصبح عدد النساء في الحكومات الآن أكبر مما كان عليه في أي وقت سابق.** فالنسبة المئوية للبرلمانيات على الصعيد الوطني زادت بمقدار ٨ في المائة، حيث بلغ مستواها العالمي ١٨,٤ في المائة خلال العقد الممتد من عام ١٩٨٨ حتى عام ٢٠٠٨. ومع ذلك وحتى إذا حافظنا على معدل الزيادة الحالي، فإن تمثيل المرأة السياسي في البلدان النامية لن يصل إلى «منطقة التعادل» التي تتراوح من ٤٠ في المائة إلى ٦٠ في المائة إلا بحلول عام ٢٠٤٥. ونظام الحصص أو التدابير الخاصة المؤقتة هي إحدى الوسائل التي أثبتت جدواها لضمان التقدم في هذا المجال: فالنساء يشغلن في المتوسط ١٩,٣ في المائة من المقاعد البرلمانية في البلدان التي تطبق شكلاً من أشكال الحصص الانتخابية، مقارنة بنسبة قدرها ١٤,٧ في المائة في البلدان التي لا يوجد فيها نظام الحصص.

- **تقديم الخدمات التي تستجيب لاحتياجات المرأة هو اختبار للمساءلة الحكومية.** ويبين تقرير التقدُّم ٢٠٠٨/٢٠٠٩ أن هناك تحدي ضخم. ففي جنوب الصحراء الكبرى بأفريقيا وحدها تقضي النساء ٤٠ بليون ساعة كل عام في جلب المياه، وهو ما يعادل قيمة قوة العمل الفرنسية كلها لمدة عام كامل. والكثير من الأسر لا يصل إليها الماء داخل المباني التي تعيش فيها أو على مقربة منها. وعلى المستوى العالمي، تنخفض وفيات الأمهات بمعدل لا يتجاوز ٠,٤ في المائة كل سنة، وذلك مقارنة بالنسبة اللازمة لبلوغ الهدف الإنمائي الخامس للألفية وهو ٥,٥ في المائة. ولا تزال النساء تواجه عوائق كبيرة فيما يتعلق بالحصول على خدمات الصحة والتعليم والدعم الزراعي. وكثيراً ما تكون العيادات الصحية والمدارس بعيدة للغاية وباهظة التكلفة بحيث يتعذر الوصول إليها، كما أن الخدمات الزراعية موجهة نحو المزارعين الذكور، وتستند الخدمات الحكومية في بعض الأحيان إلى افتراض أن مقدم الطلب هو رجل يعمل ويجيد القراءة والكتابة أو لديه أملاك.

- **تجربة المرأة فيما يتعلق بالفساد تختلف عن تجربة الرجل.** إن الفساد هو أحد مظاهر الفشل في المساءلة، ويبين تقرير التقدُّم أن المرأة والفتاة عرضة لأشكال من الفساد تختلف عما يتعرض له الرجل، وكثيراً ما تكون غير ملحوظة ولا ضابط لها. فالابتزاز الجنسي مثلاً هو «رشوة» غير معترف بها يُطلب من المرأة أن تدفعها. وتتصور النساء في مختلف أنحاء العالم أيضاً وجود مستويات من الفساد في المؤسسات العامة أعلى من المستويات التي يتصور الرجال وجودها. ففي البلدان المتقدمة مثلاً، تزيد نسبة النساء اللائي يتصورون وجود مستويات عالية من الفساد في النظام التعليمي على نسبة الرجال الذين يتصورون ذلك بمقدار ٣٠ في المائة.

- **المرأة ـ على وجه خاص ـ عرضة للتأثر الشديد بتغير أنماط الأسواق العالمية في غياب تدابير وقائية.** فالأزمة الغذائية التي حدثت مؤخراً مثلاً، كان لها تأثير شديد على المرأة، حيث إنها لا تتولى فحسب المسؤولية الأساسية عن إطعام أسرتها بل تساهم أيضاً بنسبة تتراوح من ٦٠ في المائة إلى ٨٠ في المائة من العمل الزراعي في جنوب الصحراء الكبرى في أفريقيا، وبنسبة تبلغ ٥٠ في المائة في آسيا. والاتجاهات العالمية تشكل أيضاً عمالة المرأة، فعلى سبيل المثال، يرتفع متوسط معدل هجرة النساء الحاصلات على تعليم عال عن متوسط هجرة الرجال في جميع المناطق، باستثناء أمريكا الشمالية. ومن المرجح أن يكون «لهجرة الكفاءات» هذه تأثير سلبي على القيادات النسائية اجتماعياً واقتصادياً في البلدان النامية.

- **تحسين وصول المرأة إلى العدالة يتطلب إجراء إصلاحات لصالح المرأة في مؤسسات تطبيق القانون ومؤسسات العدالة غير الرسمية.** وتشير أدلة من ليبريا إلى أن وجود وحدة شرطة مكونة كلها من الإناث أرسلتها حكومة الهند كجزء من قوة حفظ السلام هو أمر يشجع النساء على التعامل مع الشرطة، وعلى الإبلاغ بشكاويهن أو الالتحاق بدائرة الشرطة الليبيرية. ويمكن العثور على نماذج مماثلة في بلدان أخرى خارجة من صراعات، مثل «تيمور الشرقية» و«كوسوفو». أما فيما يتعلق بنظم العدالة غير الرسمية، فإن التقدم بطيء للغاية، بالنظر إلى أن أغلبية هذه النظم كثيراً ما تكون مستثناة من تطبيق معايير حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين.

- **مؤسسات المعونة المتعددة الأطراف والأمن تستطيع أن تبذل مزيد من الجهد للوفاء بالتزاماتها ومعاييرها المتعلقة بالمساواة بين الجنسين.** فحتى الآن لا يوجد نظام متبع متفق عليه يشمل المنظومة بأكملها في إطار المؤسسات المتعددة الأطراف ـ مثل الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية ـ لتقييم مقدار المعونة التي تخصص لقضايا المساواة بين الجنسين أو لتمكين المرأة. وضمن إطار منظمة التعاون والتنمية، يستخدم مؤشر لمتابعة المخصصات التي تستهدف تحقيق المساواة بين الجنسين، إلا أن هذا المؤشر لا تستخدمه سوى نصف الأموال المؤهلة للمتابعة. ومنذ إدخال هذا المؤشر زادت المبالغ المخصصة للمساواة بين الجنسين بما يقرب من ثلاثة أمثال من حيث القيمة المطلقة، من ٢,٥ بليون دولار أمريكي في عام ٢٠٠٢ إلى ٧,٢ بليون دولار أمريكي في عام ٢٠٠٦، ولكنها مازالت ضئيلة كنسبة مئوية من المجموع.

الفصل الأول: من يتحمل المسؤولية أمام المرأة ؟

يقدم الفصل الأول تعريفاً للمساءلة يراعي النوع الاجتماعي ويركز على العناصر الأساسية اللازمة لجعل « المساءلة فعالة » بالنسبة للمرأة . ويوضح الفصل مدى أهمية وجود التزامات حكومية بتحقيق المساواة بين الجنسين ، إلا أن تلك الالتزامات غالباً ما تظل حبراً على ورق ما لم يدعمها تقييمات لأداء المسؤولين العامين وإجراءات تصحيحية في حالات فشل الأداء .

- ويعرّف تقرير التقدُّم ٢٠٠٨/٢٠٠٩ المساءلة على أنها قدرة المواطنين بوجه عام وقدرة النساء بوجه خاص على:
  - المطالبة بتفسيرات ومعلومات بشأن الإجراءات الحكومية ؛
  - المبادرة إلى إجراء تحقيقات أو الحصول على تعويض ، عند الضرورة ؛
  - وأخيراً المطالبة بتوقيع جزاءات على المسؤولين إذا فشلوا في الاستجابة لاحتياجات المرأة أو في حماية حقوقها .

- وكثيراً ما لا تكون العمليات الأساسية للمساءلة فعالة بالنسبة للفقراء الذين قد يفتقرون إلى معلومات عن كيفية اتخاذ السلطات العامة القرارات وكيفية إنفاقها للأموال ، ناهيك عن وجود « صوت » وسلطة المبادرة لإجراء تحقيقات أو للمطالبة بالتعويض . وهذه المشاكل تؤثر على النساء ــ لاسيما النساء الفقيرات ــ تأثيراً أكثر حدة بسبب العلاقات الاجتماعية المتحيزة ، التي يمكن أن تمنع أصواتهن وتأثيرهن في

تصورات الجنسين للفساد بحسب المنطقة: مؤسسات تقديم الخدمات

نسبة الإناث إلى الذكور بين المجيبين الذين يتصورون وجود مستويات مرتفعة من الفساد - ٢٠٠٥

المصدر: تحليل صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة لمعلومات قاعدة بيانات مقاييس الفساد العالمي الخاصة بمنظمة الشفافية الدولية (٢٠٠٥).

الإيميهيغو (Imihigo) هو تقليد أضفت عليه «رواندا» طابعاً مؤسسياً كوسيلة لإصلاح الحكم المحلي وتحفيز التنمية. وهو يعتمد على ممارسة ثقافية موجودة في «رواندا» منذ أمد طويل حيث يلتزم الأطراف علناً بإنجاز مهمة معينة. وعدم الوفاء بهذه الالتزامات العامة يؤدي إلى العار، ليس على الفرد فقط بل أيضاً على المجتمع كله. ومنذ عام ٢٠٠٦، أصبح تقليد (الإيميهيغو) معتمداً من الحكومة المحلية مع المسؤولين على مستوى المركز والقطاع والحي والقرية umudugudu (٢٠٠٧)، وكذلك على مستوى الأسرة (٢٠٠٨). وسيتم اعتماده على المستوى الفردي (من المخطط أن يحدث ذلك في عام ٢٠٠٩). والالتزامات في إطار تقليد (الإيميهيغو) هي التزامات تبادلية بين الموقعين. فقادة المناطق مثلاً، يلتزمون بالعمل مع سكان مناطقهم على تحقيق الأولويات الإنمائية الوطنية على مدى عام، ويلتزم الرئيس بدعم المناطق بما يلزم من موارد مالية وتقنية وبشرية لتيسير تحقيق هذه الأهداف. وقد أدرجت مؤخراً المساءلة عن التصدي للعنف القائم على أساس الجندر (النوع الاجتماعي) ضمن استقصاءات الأسر التي يجري تقييم قادة المناطق على أساسها. ويشير ذلك إلى وجود التزام واضح تماماً وعلى نطاق واسع بمنع العنف الذي تتعرض له المرأة بسبب جنسها. (انظر المربع ١ ـ ب).

عملية صنع القرارات العامة، أو بسبب التحيزات ضد المرأة التي قد تقوّض ما تبذله من جهود سعياً للإنصاف أو للعدل عند انتهاك حقوقها.

- كثيراً ما يختلف منظور المرأة بشأن المساءلة عن منظور الرجل وذلك بسبب اختلاف تجربتها بشأن فشل المساءلة. فعلى سبيل المثال، تتصور النساء وجود فساد في الخدمات العامة أكثر من ذلك الذي يتصوره الرجال في معظم المناطق.

- تحسين المساءلة إزاء المرأة يعني أن تصبح حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين «مهمة بالغة الأهمية» في ثلاثة مجالات على الأقل هي: التكليف ـ والتنفيذ ـ والثقافة والمواقف.

  - التكليف: فعلى سبيل المثال، قد يلزم سن قوانين جديدة من أجل الشرطة للتحقيق في العنف الذي يحدث داخل المنزل.
  - التنفيذ: وقد يشمل ذلك تغيير الحوافز، وتنفيذ مقاييس للأداء وإجراء عمليات مراجعة، وإزالة الحواجز، وتحسين إمكانية الوصول للخدمات. فعلى سبيل المثال، في انتخابات «ليبريا» التي جرت عام ٢٠٠٦، ساعد صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة الجماعات النسائية على نقل النساء اللائي يعملن في الأسواق إلى مكاتب تسجيل الناخبين البعيدة.
  - الثقافة والمواقف: فعلى سبيل المثال، كانت الحملات التي يشترك فيها الرجال والفتيان لإنهاء العنف ضد المرأة فعالة في بلدان متباينة مثل «البرازيل» و «تيمور الشرقية».

الفصل الثاني: المجال السياسي

إن مشاركة المرأة مشاركة مباشرة في عملية صنع القرارات العامة، لا تعتبر ـ منذ وقت طويل ـ مسألة تتعلق بالعدل الديمقراطي فحسب بل تعتبر أيضاً وسيلة لضمان وجود مساءلة حكومية أفضل إزاء المرأة. ولقد كان نظام الحصص وسيلة فعالة لدعم مشاركة المرأة سياسياً. إلا أن زيادة أعداد النساء في المجال السياسي لا تكفي في حد ذاتها لضمان وجود استجابة أفضل من جانب القطاع العام لاحتياجات المرأة. ويجب أن تكون تلك الزيادة مرتبطة بإجراء إصلاحات يقوم بها الحكم الرشيد مع وضع النوع الاجتماعي في الاعتبار، بمعنى إدارة الشؤون العامة إدارة شاملة ومستجيبة وخاضعة للمساءلة، وتؤدي إلى زيادة قدرة الدولة على تنفيذ السياسات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين.

- إن عدد النساء الموجود الآن في الحكومات أكبر مما كان عليه في أي وقت سابق. فنسبة النساء في المجالس الوطنية، على سبيل المثال، زادت بمقدار ٨ في المائة بحيث أصبح المتوسط العالمي الحالي لنسبة النساء ١٨,٤ في المائة خلال الفترة من عام ١٩٩٨ حتى عام ٢٠٠٨، مقارنة بزيادة لا تتجاوز واحداً في المائة في العقدين التاليين لعام ١٩٧٥. ومع ذلك، وحتى بمعدل الزيادة الحالي، لن تصل البلدان النامية إلى «منطقة التعادل» التي لا يشغل فيها أي من الجنسين أكثر من ٦٠ في المائة من المقاعد، بحلول عام ٢٠٤٥.

- وتتطلب المساءلة السياسية تجاه المرأة ما يلي:
  - تعبئة قوية: لقد لعبت الحركات النسائية دوراً هاماً في تحدي النظم السلطوية في «الأرجنتين» و«البرازيل» و«شيلي» و«نيبال» و«بيرو» و«الفلبين». وفي

صناعة الفارق: النظم الانتخابية ونظام الحصص

البلدان التي تتبع نظام التمثيل النسبي لديها عدد أكبر من النساء في البرلمان. ونظام الحصص يُحدث فارقاً، بصرف النظر عن النظام الانتخابي المتبع.

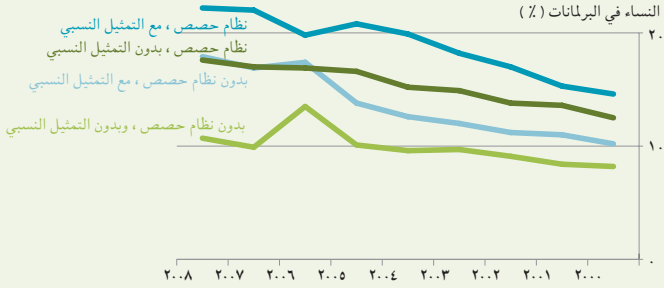

المصادر: قاعدة بيانات الاتحاد البرلماني الدولي، وقاعدة البيانات العالمية للحصص المخصصة للنساء الخاصة بالمعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية، المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية (٢٠٠٣)، والموقع الإلكتروني للمعهد، والموقع الإلكتروني لشبكة المعرفة الانتخابية الخاص بإدارة الانتخابات وتكلفتها (ACE).

الضغط من أجل السلام في « سيراليون » و « ليبريا » و « أوغندا » و « بوروندي » و « تيمور الشرقية » والبلقان . وفي ممارسة التأثير من أجل إحداث تغيير تشريعي لوقف ختان الإناث في « السنغال » و « بوركينا فاسو » . ولضمان حقوق الميراث في « رواندا » ولتعزيز الحقوق في إطار الزواج في « البرازيل » و « تركيا » .

- تمثيل قوي: إن نظام الحصص والإجراءات الخاصة المؤقتة الأخرى ، مثل تخصيص مقاعد للمرأة ، كانت من الوسائل التي أثبتت جدواها لدعم مشاركة المرأة في المنافسة السياسية . وتستخدم هذه الإجراءات حالياً على المستويات الوطنية ودون الوطنية في ٩٥ بلداً .
  - ففي الانتخابات التي جرت عام ٢٠٠٧ ، كان متوسط تمثيل المرأة يبلغ ١٩,٣ في المائة في البلدان التي تستخدم شكلاً من أشكال الحصص الانتخابية ، مقارنة بنسبة قدرها ١٤,٧ في المائة في البلدان التي لم تكن تستخدم نظام الحصص ، وذلك بصرف النظر عن النظام الانتخابي المتبع .
  - أن ١٨ من بين ٢٢ دولة تفخر بأن نسبة المرأة في مجالسها الوطنية تبلغ ٣٠ في المائة أو أكثر هي من البلدان التي تطبق نظام الحصص بشكل أو بآخر .
- وجود تشريعات وسياسات قوية: فارتفاع أعداد النساء في البرلمان يساهم عموماً في إيلاء اهتمام أقوى لقضايا المرأة .
  - على سبيل المثال ، أكدت دراسة أجريت عام ٢٠٠٨ بشأن السياسة في المملكة المتحدة ، على أن القضايا ذات الأهمية الخاصة للمرأة مثل حماية الطفل والحماية الاجتماعية ، قد نالت مزيداً من الاهتمام منذ أن تضاعف عدد النساء في البرلمان حيث بلغ ١٨,٢ في المائة منذ انتخابات عام ١٩٩٧ .
  - وعلى الصعيد المحلي ، تشير أمثلة من الهند والنرويج إلى أن وجود المرأة في مواقع صنع القرار عادة ما يكون له تأثير إيجابي على تقديم الخدمات للنساء وللأطفال .
- تنفيذ قوي: حتى في حال توافر الإرادة السياسية ، فإن الكثير من الحكومات لا يكون لديها القدرة أو الموارد أو الدراية لضمان تنفيذ سياسات المساواة بين الجنسين .
  - أن الأجهزة الإدارية التي تعكس أنماط التنوع بين الجمهور الذي تخدمه ، غالباً ما تكون أكثر استجابة للاحتياجات المحددة للطوائف المختلفة من الفئات الاجتماعية المهمشة . ففي أفغانستان ، التزمت الحكومة مؤخراً بالإسراع في زيادة مشاركة المرأة في الخدمة المدنية على كافة المستويات بحيث تبلغ ٣٠ في المائة بحلول عام ٢٠١٣ . وتشكل النساء حالياً نسبة لا تتجاوز ٢٢ في المائة من جميع العاملين النظاميين في الحكومة ، ونسبة لا تتجاوز ٩ في المائة فقط من العاملين على مستوى صنع القرار .

- إن المساءلة السياسية تبدأ بزيادة عدد النساء في مواقع صنع القرار ، ولكنها لا تتوقف عند ذلك الحد . فهي تتطلب إصلاحات حكومية تزود المؤسسات العامة بما يلزم من حوافز ومهارات ومعلومات وإجراءات للاستجابة لاحتياجات المرأة .

في عام ٢٠٠١، أشار تقرير البنك الدولي المعنون « مراعاة منظور النوع الاجتماعي للتنمية من خلال المساواة بين الجنسين في الحقوق والموارد وفرصة التعبير » إلى أن المجتمعات التي تتمتع فيها المرأة بمشاركة أكبر في الحياة العامة تملك قطاعات أعمال وحكومات « أنظف ». وفي عام ٢٠٠٣ أجريت دراسة من خلال وضع مؤشرات لفرضية (الإنصاف بين الجنسين) (أي أعداد النساء في البرلمان، وأعداد النساء في المواقع الوزارية، وأعداد النساء في المواقع دون الوزارية) مقابل تدابير الديمقراطية الليبرالية (أي سيادة القانون، وحرية الصحافة، وإجراء انتخابات)، وكان ذلك في عينة شملت ٩٩ بلداً. وقد أظهرت النتائج أن كلاً من أعداد النساء في الحكومة والديمقراطية الليبرالية تتناسب عكسياً، وبشكل لافت، مع درجة الفساد عند انفصال كل منهما عن الآخر. ولكن عند وضع هذين العاملين في نفس النموذج، يصبح تأثير وجود المرأة السياسي على الفساد عديم الأهمية، بينما تظل المؤسسات الليبرالية تنبئ بقوة شديدة إلى انخفاض مستويات الفساد. وانتخاب أو تعيين مزيد من النساء في مواقع القيادة هو هدف نبيل وعادل في حد ذاته، ولكنه لن يقوم وحده (بتنظيف) الحكومة. إذ يلزم وجود ضوابط وتوازنات فعالة بشأن السلطة، أياً كان جنس المشتغلين بالسياسة (انظر المربع ٢ ـ و).

الفصل الثالث: الخدمات

إن تقديم الخدمات العامة هو المقياس المباشر للمساءلة الحكومية إزاء المرأة. ومن خلال هذا المقياس فإن أداء الكثير من الحكومات يعتبر قاصراً: فالنساء في مختلف أنحاء العالم يواجهن أوجه قصور في تقديم الخدمات العامة بصفة يومية. وعلى العكس من ذلك، عندما تتمتع المرأة بإمكانية الحصول على خدمات مناسبة وجيدة، فمن المرجح أن يكون مديرو الموارد العامة ومقدمو الخدمات العامة على دراية باحتياجات المرأة، وتكون النساء أنفسهن كمواطنات قادرات على التأثير في القرارات المتعلقة بتخصيص الموارد العامة.

- إن فشل الخدمات يمكن أن يقوّض قدرة المرأة على نيل حقوقها الأساسية.
  - ففي جنوب الصحراء الكبرى في أفريقيا، يؤدي عدم توفر المياه للجميع إلى إنفاق المرأة ٤٠ بليون ساعة كل عام في جلب المياه، وهو ما يعادل قيمة عمل القوة العاملة الفرنسية بأكملها لمدة عام كامل.

- والابتزاز الجنسي هو « عملة » فساد غير معترف بها.
  - ففي كل من البلدان المتقدمة والبلدان النامية على حد سواء، تتزايد التقارير التي تفيد بوجود عنف وإيذاء جنسي في المدارس، يكون من قبل المعلمين في كثير من الأحيان. وقد شن منتدى المربيات الأفريقيات حملة ناجحة لفضح التأثيرات التمييزية للقواعد الموجودة ضد التلميذات الحوامل. وفي كينيا، ومنذ عام ٢٠٠٣ أصبح من الممكن للتلميذات اللائي يحملن فرصة لاحقة لتقديم طلبات العودة للالتحاق بالمدارس.

- إن تقديم الخدمات يعتبر محوراً لتعبئة العمل الجماعي للمرأة.
  - ففي الهند أدت تعبئة النساء صفوفهن حول الحق في الغذاء إلى إصلاح نظام توزيع الأغذية على نطاق مدينة دلهي.

- وفي الأرجنتين، استخدمت الجماعات النسائية الحق في الحصول على المعلومات العامة للتحقيق في قصور تقديم الخدمات، وكأساس لأجندة أوسع نطاقاً تهدف إلى مكافحة الفساد ودعم الحكم الديمقراطي.
- وفي بيرو، أصبحت الكومودوريس (comedores)، التي كانت أصلاً مطابخ مجتمعية تقام من أجل فقراء الحضر، مواقع هامة للتعبئة الاجتماعية، لاسيما للنساء.

- التحويلات النقدية المشروطة من الممكن أن تجعل مقدمي الخدمات أكثر خضوعاً للمساءلة، ولكن ليس دائماً.
- ففي المكسيك وبنغلاديش وكمبوديا ساهمت برامج التحويلات النقدية في تحسين فرص التعليم للبنات من خلال تقديم مبالغ مالية للأسر التي تُلحق بناتها بالمدارس. بيد أن الأدلة من البرازيل وباراغواي تشير إلى أن هذا لا ينجح إلا إذا كان باستطاعة المرأة أن تصل فعلياً بسهولة إلى الخدمات، وأن يكون باستطاعتها الاختيار من مجموعة من مقدمي الخدمات.

النساء يحملن الدلاء

إن جلب المياه هو مهمة تقوم بها المرأة بشكل أساسي. ومسؤولية المرأة عن جلب المياه توجد حيث يصعب الحصول على المياه، مما يشير إلى ارتفاع عبء الوقت الذي يقع على كاهل المرأة.

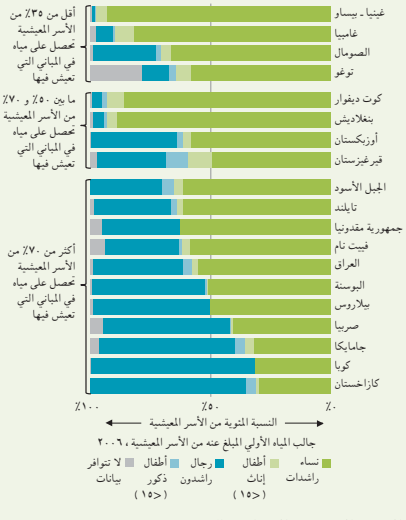

المصدر: المسح متعدد المؤشرات ـ اليونيسيف (٢٠٠٧).

في شباط/فبراير ٢٠٠٣، أثارت «تريفني ديفي» وهي من سكان «ساندرناغري» في دلهي بالهند، عملية أدت إلى إطلاق نظام توزيع الأغذية على نطاق المدينة وكفلت حصول آلاف من النساء الفقيرات على استحقاقاتهن من الحصص الغذائية. فقد طالبت «ديفي» بأن تطلع على سجلات إدارة الإمدادات الغذائية والمدنية، التي ادعت حصولها على صرف ٢٥ كيلوغراماً من الأرز و ٢٥ كيلوغراماً من القمح شهرياً. وكانت هاتان الحصتان حيويتان لأسرتها، ولكنها لم ترهما قط. وفي أعقاب الطلب الذي تقدمت به «ديفي» طلبت لجنة المظالم العامة، وهي آلية أقامتها حكومة المدينة لمعالجة شكاوى المواطنين، أن يصبح من حق الجمهور الاطلاع على سجلات جميع متاجر توزيع الحصص الغذائية في دلهي البالغ مجموعها ٣ ٠٠٠ متجر. وعندما رفض أصحاب المتاجر ذلك، تقدمت ١٠٩ امرأة من مناطق مختلفة في دلهي بطلبات منفصلة للاطلاع على سجلات الحصص الغذائية المستحقة لهن وشاركن في جلسات استماع عامة بشأن نظام التوزيع (انظر المربع الذي يتناول الحق في الحصول على المعلومات في الهند).

الفصل الرابع: الأسواق

إن آليات السوق تشكل الحياة اليومية للمرأة بدرجة متزايدة. ومع ذلك فإن الكثير من الافتراضات المتعلقة بالمساءلة والواردة في الفصول السابقة لا تنطبق على هذا المجال، الذي تحكم قراراته مبادئ التجارة الحرة وحرية تدفق الأموال. ومع ذلك تتعلم النساء استخدام حقوقهن الجماعية كعاملات ومستهلكات من أجل تحقيق تحولات هامة في ممارسات الشركات.

- فقد كشفت الأزمة الغذائية التي حدثت مؤخراً أن دور المرأة ـ كقوة محركة بالغة الأهمية في بناء الأمن الغذائي ـ قابل للتأثر بشدة بهزات السوق إذا لم يخفف التدخل الحكومي من آثار تلك الهزات.
- إن المرأة لا تتولى فقط المسؤولية الأساسية عن أسرتها، بل تساهم أيضاً مساهمة كبيرة في عمليات إنتاج الأغذية على نطاق العالم. وفي جنوب الصحراء الكبرى في أفريقيا، على سبيل المثال، تساهم المرأة بنسبة تتراوح من ٦٠ إلى ٨٠ في المائة على الأقل من قوة العمل اللازمة لأداء العمل الزراعي، بينما تساهم في آسيا بنسبة تصل إلى ٥٠ في المائة على الأقل.

- إن المسار الأساسي لنيل المرأة حقوقها يتمثل في ضمان التزام الشركات بمعايير العمل الوطنية والدولية، ولكن عمالة المرأة تتزايد من حيث كونها جزءًا من « سلسلة الإمداد العالمية »، حيث كثيراً ما لا تكون علاقات المساءلة واضحة.
- إن المرأة تمثل أغلبية قوة العمل في معظم « مناطق تجهيز الصادرات ». فعلى سبيل المثال، تشكل النساء ٨٥ في المائة في تلك المناطق في بنغلاديش. وآليات المساءلة في تلك المناطق ـ إن وجدت أصلاً ـ كثيراً ما تكون قاصرة على قواعد طوعية للسلوكيات تعتمدها الشركات.

- وتتصدر النساء الآن هجرة الكفاءات في أوساط الحاصلين على التعليم العالي في جميع المناطق باستثناء أمريكا الشمالية.
- ففي أفريقيا وأوقيانوسيا، تزيد نسبة النساء الحاصلات على تعليم عالي واللائي يهاجرن على نسبة الرجال المماثلين بما يتراوح من ٧ إلى ١٠ في المائة. وهذا أمر له انعكاسات مقلقة بالنسبة للأدوار القيادية الاقتصادية للمرأة في البلدان النامية.

- إن النقابات العمالية تقوم بدور بالغ الأهمية في ضمان وجود مساءلة أفضل من أجل المرأة. وعلى سبيل المثال ترتبط عضوية المرأة في النقابات ارتباطاً قوياً بانخفاض الفجوة في الأجور بين الجنسين. إلا أن النساء لا يمثلن ـ عالمياً ـ سوى نحو ١٩ في المائة من أعضاء النقابات.

- احتمالات تولي الرجال المواقع الإدارية تزيد على احتمالات تولي النساء تلك المواقع بمقدار خمسة أضعاف. فبينما يكون من المتوقع وصول واحد في المتوسط، من بين كل ٨ رجال

النساء يتصدرن هجرة الكفاءات

باستثناء أمريكا الشمالية ، يرتفع متوسط معدل هجرة النساء الحاصلات على التعليم العالي عن متوسط معدل هجرة الرجال ، لاسيما في أفريقيا وأوقيانوسيا حيث يبلغ الفارق ٨٪ و ١٠٪ على التوالي .

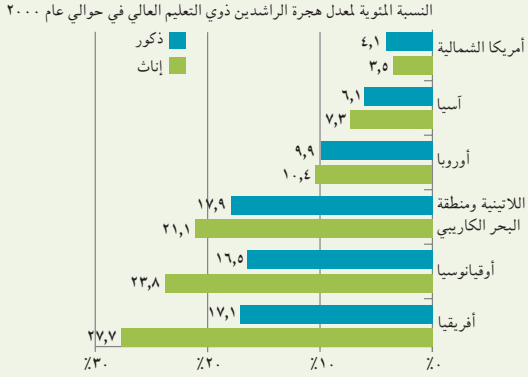

المصدر: Martin, J. P., Dumont, J. & Spielvogel, G. (2007) .

يعملون عمالة رسمية إلى أحد مواقع الإدارة العليا ، فإن ذلك المعدل لا يتجاوز واحدة بين كل ٤٠ امرأة .

- ويمثل استخدام نظام الحصص لإلحاق النساء بمجالس إدارة الشركات والمؤسسات ـ كما هو الحال في النرويج ـ وسيلة مبتكرة لكسر الحائط الزجاجي في الإدارة العليا ويستحق تكراره في أماكن أخرى .

- وعلى الرغم من التحديات ، فإن المرأة تحقق إنجازات هامة نحو إيجاد مساءلة أفضل في السوق .
- فقد ناشدت النساء الهيئات الرقابية الوطنية والإقليمية التحرك عند انتهاك حقوقهن العمالية ، واتخذن في بعض البلدان إجراءات قانونية جماعية من خلال رفع « القضايا الجماعية » . وفي قضية « ديوكس » ضد متاجر « وول مارت » ، طالبت النساء بالمساءلة عن التمييز بين الجنسين من أكبر متاجر العالم وهذه هي أكبر قضية جماعية تقام حتى الآن في الولايات المتحدة .
- وفي بنغلاديش ، نجد أن النساء العاملات اللائي التحقن بصناعة الملابس بدافع من الفقر والحرمان قد تزايد الآن صوتهن في الإجراءات الجماعية لدعم حقوقهن ، بما في ذلك تفعيل قانون جديد للعمل اعتمدته الحكومة في عام ٢٠٠٦ بعد ١٢ عاماً من التداول .

كانت الموجة الأولى من النساء اللائي التحقن بصناعة الملابس في بنغلاديش في أوائل ثمانينيات القرن العشرين، بدافع ظروف خارجة عن إرادتهن كالفقر والحرمان وبطالة الرجال والترمل والهجر، غير مدركات عموماً لحقوقهن ويشعرن بالامتنان لوظائفهن التي كن يتقاضين منها أكثر مما كن يأملن كسبه في أماكن أخرى. ومن جانب صاحب العمل، كن قوة عمل مثالية لصناعة تسعى إلى المنافسة في الاقتصاد العالمي على أساس اليد العاملة الرخيصة. أما الآن فقد بدأت الأمور تتغير. فقد تزايد باطراد تعليم الإناث، وانتشرت الأفكار عن حقوق المرأة على نطاق واسع من خلال المنظمات الأهلية، والبيانات الحكومية، ووسائل الإعلام، بينما زاد التمويل المتناهي الصغر وأدى إلى تنويع فرص العمل في الريف. وأصبحت المرأة تلتحق بالصناعة ليس بسبب الفقر فقط بل أيضاً لإمكانية تحسين مستوى معيشة أسرتها، وإرسال أطفالها إلى المدرسة، وادخار مبلغ من أجل المهر الذي تدفعه، أو التكفل بوالديها المسنين. واستطاعت المرأة أن تستغل الإيرادات التي تكسبها لتنال قدراً أكبر من سلطة اتخاذ القرار داخل الأسرة ولتصبح قوة شرائية مستقلة في السوق. وازداد بروز المرأة أيضاً في الإجراءات الجماعية الداعمة لحقوقها، والتي ارتبطت بالحركات المحلية والعالمية (انظر المربع الذي يتناول صناعة الملابس في بنغلاديش).

الفصل الخامس: العدالة

إن مساهمة المرأة في إخضاع النظام القضائي للمساءلة إزاء جميع المواطنين قد انبثقت إلى حد كبير من الإصرار على أن العدل يبدأ في المنزل، وعلى أن المحاكم والهيئة القضائية لهما دور بالغ الأهمية يجب أن تقوما به في ضمان تطبيق الإطار القانوني بالكامل، وبشكل عادل ومتساوٍ لصالح جميع الأفراد. ولكن حتى عندما ازدادت التشريعات التي تنص على المساواة في الحقوق وتناهض التمييز على المستويات الوطنية والدولية، فإن الكثير منها يواجه تحديات كبيرة من حيث التطبيق والتنفيذ. وتشكل نظم العدالة غير الرسمية تحدياً خاصاً، لأنها كثيراً ما تستثني من تطبيق معايير حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين.

- إن القضاء على العنف ضد المرأة بشكل فعال يشكل دلالة هامة على أن نظام العدالة خاضع للمساءلة إزاء المرأة.
- بحلول عام ٢٠٠٦، كان هناك ٨٦ بلداً قد نصت على شكل من أشكال حظر العنف المنزلي. ففي ليبريا، كان أحد القوانين الأولى التي صدرت في أعقاب انتخاب الرئيس «جونسون سيرليف» هو قانون تجريم الاغتصاب وجعله جريمة لا تخضع للإفراج المشروط.
- إلا أن القوانين المتعلقة بالاعتداء الجنسي والاغتصاب في إطار الزوجية، وكذلك القوانين المتعلقة بالعنف الجنسي والمنزلي، بحاجة شديدة إلى تطوير في جميع المناطق. فعلى سبيل المثال فإن نسبة ضئيلة فقط من البلدان على نطاق العالم هي التي يوجد لديها تشريعات محددة تجرِّم الاغتصاب في إطار الزوجية.

- إن تطبيق وتنفيذ القوانين المراعية للفوارق بين الجنسين كثيراً ما تتطلب إصلاح مؤسسات فرض القانون ــ مثل الشرطة ــ بهدف القضاء على التحيز ضد المرأة.
  - ففي « ليبريا » و « تيمور الشرقية » و « كوسوفو »، يشجع وجود وحدات للشرطة المتخصصة وتعزيز وجود الإناث في قوات الشرطة، النساء على التعامل مع الشرطة، سواء بتسجيل شكاويهن أو بالانخراط في الخدمة بالشرطة.

العنف ضد المرأة: معدلات الإبلاغ عنه وتوجيه اتهامات بشأنه

كنسبة مئوية من الناجيات من العنف الجنسي ضد المرأة بسبب جنسها في دراسة حول العنف

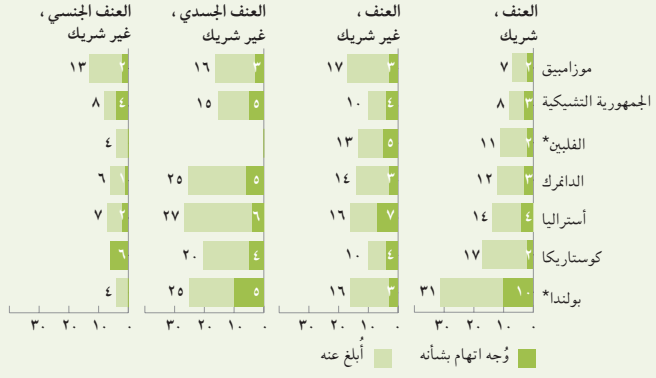

المصدر: Johnson, H., Ollus, N., & Nevada, S. (2007).

- في بعض البلدان، لاسيما في العالم النامي، لا تتعامل أغلبية النساء إطلاقاً مع نظام العدالة الرسمي. وبالنظر إلى الصعوبة الشديدة في تطبيق معايير حقوق الإنسان المعترف بها دستورياً على نظم العدالة غير الرسمية، نادراً ما تضمن هذه النظم حق المرأة في مساواة حقيقية.
  - إن بعض ابتكارات الجماعات الداعية لحقوق المرأة التي تعمل مع منتديات العدالة غير الرسمية، قد أتاحت المجال أمام المرأة للمشاركة في عملية صنع القرار. ففي شرق نيجيريا، على سبيل المثال، أدت أنشطة الدعوة التي تمارسها الجماعات النسائية إلى ضمان تعيين نساء بصفة « رئيسات شرطة » ليشاركن في حل المنازعات المحلية.
  - وفي بعض الدول الخارجة من الصراعات فإن النظم التقليدية لتسوية المنازعات مثل « Mato Oput » في أوغندا، أو « Gacaca » في رواندا، أو « Bashingatahe » في بوروندي، تساعد نظام العدالة الذي تشتد الحاجة إليه كثيراً في تحديد القضايا التي يجب أن تُعرض على النظام الرسمي، مع إمكانية البت في القضايا الأبسط. ولكن تلك النظم لم تدلل حتى الآن على وجود ميزة لها فيما يتعلق بالمقاضاة في حالات العنف الجنسي المرتبط بالصراعات وغيره من الفظائع التي ارتكبت ضد النساء، وذلك بالنظر إلى عدم وجود حماية كافية للضحايا وللشهود.

- وعند فشل نظم العدالة المحلية في رفع المظالم عن النساء ، فإنهن يعرضن تلك المظالم ، في بعض الأحيان ، على الهيئات الإقليمية أو الدولية المعنية بحقوق الإنسان .
  - فعلى سبيل المثال فإن ، الإجراءات التي اتخذتها المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق المرأة ، وجهت اهتمام العالم إلى اختفاء وقتل أكثر من ٣٠٠ امرأة في « كويداد خواريز » منذ عام ١٩٩٣ ، حيث عرضت الأمر على اللجنة الأمريكية الإقليمية لحقوق الإنسان وعلى لجنة الأمم المتحدة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة .

- وتمثل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة أداة هامة لتحسين المساءلة الوطنية عن حقوق المرأة .
  - إن عمل صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في سبعة بلدان في جنوب شرق آسيا يشكل مثالاً لممارسة الدعوة من أجل بناء قدرات الحكومات على تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ، وكذلك قدرات منظمات المجتمع المدني على استخدام تلك الاتفاقية لتحقيق مساءلة أفضل إزاء المرأة . وفي فيتنام ، نظّم الصندوق تدريباً في عام ٢٠٠٦ لشبكة تضم ٢٠ منظمة محلية غير حكومية تُعرف باسم « GenComNet » . وأعدت هذه الشبكة لاحقاً أول تقرير غير حكومي على الإطلاق بشأن تنفيذ الاتفاقية يصدر من فييت نام .

في ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ ، أصدر البرلمان المغربي تعديلات شاملة للمدونة التي تنظم الأحوال المدنية بالمغرب والتي تضم قانون الأسرة الذي يحكم وضع المرأة. وكانت هذه التعديلات بمثابة صياغة قانون جديد ينص على الوضع المتكافئ للمرأة مع الرجل داخل الأسرة. ومن بين الأحكام الأساسية تقاسم الزوجين المسؤولية عن الأسرة (كانت المسؤولية في السابق تقع على عاتق الزوج وحده)، وإلغاء التزام الزوجة قانوناً بطاعة الزوج ، والمساواة بين الرجل والمرأة فيما يتعلق بالحد الأدنى لسن الزواج ، بالإضافة لاتخاذ خطوات إلى الأمام فيما يتعلق بالتزام الدولة بتنفيذ القانون وحماية حقوق المرأة. وقامت وزارة العدل بدور قيادي في تنفيذ قانون الأسرة من خلال تحديث نظام العدالة ، وقد تم ذلك في معظم الأحيان ضمن شراكات مع الشبكات النسائية لمراكز معالجة الأزمات المعنية بالناجيات من العنف (انظر المربع ٥ ـ أ).

الفصل السادس: المعونة والأمن

إن المنظمات المتعددة الأطراف ومؤسسات الأمن الدولية تتحمل دور بالغ الأهمية في مساعدة الدول على تعزيزالمساءلة عن تنفيذ الالتزامات الوطنية ، ومتابعة الاستثمارات الخاصة بتحقيق المساواة بين الجنسين . ولكن سجل هذه المنظمات في الالتزام بسياساتها الخاصة للمساواة بين الجنسين كثيراً ما يقل عن التوقعات . ويعرض هذا الفصل لتغير سياق المعونة ودور منظمات التنمية والأمن الدولية في مساعدة البلدان على الوفاء بالوعود المتعلقة بتحقيق المساواة بين الجنسين في مجالي التنمية وبناء السلام .

- لا توجد حتى الآن نظم متفق عليها على نطاق منظمة الأمم المتحدة لتحديد درجات تحقيق المساواة بين الجنسين لمتابعة المبالغ المخصصة والمتوقعة من أجل تلك المساواة، ومن أجل تمكين المرأة في المؤسسات المالية الدولية، أو في المؤسسات الأخرى المتعددة الأطراف مثل وكالات الأمم المتحدة. والاستثمار في النظم من هذا القبيل من شأنه أن يدعم الجهود الرامية إلى تحسين مساءلة المؤسسات الدولية عن النهوض بحقوق المرأة.

- هناك آليات لتحديد ومتابعة المعونة التي تساهم في تحقيق المساواة بين الجنسين. وقد تشجع تلك الآليات على إيلاء مزيد من الاهتمام لتمويل إجراءات تمكين المرأة. ويقوم كثير من الدول المانحة المنضمة لمنظمة التعاون والتنمية بإخضاع المعونة الإنمائية الخارجية التي يقدمونها لمؤشر المساواة بين الجنسين. ومنذ إدخال هذا المؤشر زادت المبالغ المخصصة للمساواة بين الجنسين من حيث القيمة المطلقة، وأيضاً كنسبة مئوية من المعونة التي يمكن تحديدها لهذا المجال. وينبغي أن يستخدم مزيد من المانحين هذه الأداة لأنها مساهمة مفيدة في الجهود الرامية لإخضاعهم للمساءلة عن الوفاء بالتزاماتهم بتحقيق المساواة بين الجنسين.
  - ومن بين المساعدة الإنمائية الرسمية التي قدمها المانحون الذين يستخدمون نظام الإبلاغ وأبلغوا عنها في عام ٢٠٠٦ وقدرها ٢٦,٨ بليون دولار أمريكي، تم تحديد مبلغ قدره ٧,٢ بلايين دولار (أي حوالي ٢٧ في المائة تقريباً) على أنه مساهمة في المساواة بين الجنسين. وهذا يمثل زيادة عما تم تخصيصه لهذا الغرض في عام ٢٠٠٢ وهو ٢,٥ بليون دولار (أي حوالي ١٧ في المائة تقريباً). ولكن النصف فقط من المعونة التي تقدمها دول منظمة التعاون والتنمية والتي يجب أن تخضع لهذا الفحص هو الذي يخصص للمساواة بين الجنسين.

- ويجب تنويع المعونة المخصصة للمساواة بين الجنسين عبر وكالات التنمية بحيث تشمل المزيد من الأموال المخصصة للهياكل الاقتصادية (نسبة لا تتجاوز ٥ في المائة من المعونة المخصصة للمساواة بين الجنسين هي التي توجه إلى القطاعات الاقتصادية، مقارنة بتخصيص نسبة قدرها ٢٠ في المائة للقطاعات الاقتصادية من مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية بوجه عام).

- وعلى الرغم من زيادة مبالغ إنفاق المعونة على المساواة بين الجنسين، إلا أن المعونة الرسمية لا تزال تشكل نسبة ضئيلة من التمويل المقدم للمنظمات النسائية.
  - ففي عام ٢٠٠٦ كان صافي مبالغ المساعدة الإنمائية الرسمية التي وفرها المانحون للبلدان المستفيدة هو تقريباً ١٠٣,٩ بليون دولار أمريكي، أي ما يعادل نسبة قدرها ٠,٣ في المائة من الدخل القومي لكل البلدان المتقدمة مجتمعة. ومع ذلك كشفت دراسة أجرتها رابطة حقوق المرأة في التنمية في عام ٢٠٠٧، واشتملت على إجراء مسح شمل ٧٢٩ منظمة نسائية، أن أكبر مصدر للدخل بالنسبة لهذه المنظمات يتأتى من المؤسسات الخاصة.

- إن الأمن، إلى جانب التنمية، يمثل ركيزة أساسية للالتزام الدولي بتحقيق المساواة بين الجنسين وبتعزيز حقوق المرأة وحمايتها.
  - لقد كان صدور قراري مجلس الأمن رقم ١٣٢٥ في عام ٢٠٠٠، ورقم ١٨٢٠ في عام ٢٠٠٨، إنجازين كبيرين فيما يتعلق بتعزيز خضوع مؤسسات الأمن الدولية للمساءلة إزاء المرأة.
  - ومع ذلك في عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ أظهرت عمليات السلام الرامية إلى تسوية النزاعات في شمال أوغندا، ودارفور، والصومال إحراز قدر ضئيل للغاية من التقدم في دعم إدراج النساء ضمن وفود التفاوض أو حتى ضمن المراقبين. وعلى سبيل المثال، في محادثات السلام الخاصة بشمال أوغندا في عامي ٢٠٠٧ – ٢٠٠٨ لم يكن هناك أكثر من امرأتين بين ١٧ مفاوضاً ضمن وفود الحكومة أو جيش الرب للمقاومة.

- إن النقاش الحالي في الأمم المتحدة بشأن كيفية تعزيز قدرة المنظمة على دعم البلدان بمنح الكيانات المتخصصة في قضية المساواة بين الجنسين مزيداً من السلطة والمكانة والموارد، يعتبر دليلاً مشجعاً على الاعتراف بالحاجة إلى وجود هياكل مؤسسية أقوى للنهوض بحقوق المرأة وبالمساواة بين الجنسين. وكذلك فإن التحالفات بين الخبراء والدعاة في مجال المساواة بين الجنسين داخل هذه المؤسسات وخارجها، وكذلك مع دعاة المساواة بين الجنسين في الشمال الذين يتابعون مخصصات حكوماتهم للمساعدة الإنمائية هي من المتطلبات الأساسية لوجود متابعة أكثر فعالية، وللضغط على المنظمات الدولية لتنفيذ السياسات المنظورة وبرامج الدعم التي التزمت بها.

لاحظ قائد سابق لقوات الأمم المتحدة « أن وضع المرأة أخطر من وضع الجندي في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية ». وفي الصراعات المعاصرة، يتزايد وجود المرأة على الخط الأمامي. وقد أصبح العنف الجنسي ضد النساء النازحات أثناء قيامهن بجلب الحطب شائعاً لدرجة أن العاملين في المخيمات في دارفور أصبحوا يستخدمون اسماً مختصراً لهذه الظاهرة هو « اغتصاب الحطب ». ولكن هل العنف الجنسي الذي يواجهنه هو قضية بالنسبة لهيئة العالم الرئيسية المعنية بالسلام والأمن ؟ لقد أجاب مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة على هذا السؤال في ١٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ بكلمة « نعم » مدوية، حيث صوّت بالإجماع على تأييد قرار يصف العنف الجنسي بأنه أسلوب من أساليب الحرب وقضية من قضايا السلام الدولي. ويمثل قرار مجلس الأمن ١٨٢٠ (٢٠٠٨) تكملة أساسية للتنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ بشأن المرأة والسلام والأمن (انظر المربع ٦-د).

الأهداف الإنمائية للألفية والمساواة بين الجنسين

يستعرض الجزء الثاني من تقرير تقدم نساء العالم ٢٠٠٨/٢٠٠٩ الإنجازات المتعلقة بكل هدف من الأهداف الإنمائية للألفية من منظور المساواة بين الجنسين.

الهدف الإنمائي ١ للألفية: القضاء على الفقر المدقع والجوع

٨ من بين كل ١٠ عاملات يعملن عمالة غير مضمونة في جنوب الصحراء الكبرى بأفريقيا وفي جنوب آسيا

عدد النساء اللائي يعملن عمالة غير مضمونة أكبر من عدد الرجال

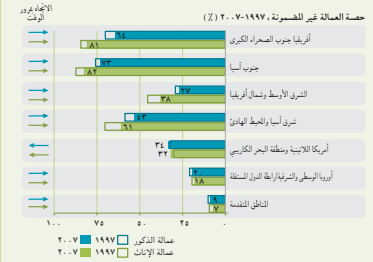

المصادر: قاعدة بيانات المؤشرات الأساسية لسوق العمل الخاصة بمنظمة العمل الدولية (٢٠٠٨)، وتقديرات قدمتها منظمة العمل الدولية إلى صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة بناء على طلبه.

إن ترتيبات العمل غير الرسمية التي تعتبر سمة من سمات العمالة غير المضمونة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالفقر. والبيانات العالمية عن الفقر المدقع غير مبوبة تبعاً لكل جنس على حدة، ولذا من الصعب أن نتبين مدى تمتع النساء والفتيات بالمكاسب المعلن عنها مؤخراً فيما يتعلق بالحد من الفقر والجوع. وتشير البيانات على المستويات الوطنية إلى أن احتمالات الفقر والتعرض للجوع بالنسبة للمرأة أكبر من احتمالات ذلك بالنسبة للرجل، وذلك بسبب التمييز الذي تواجهه النساء بانتظام فيما يتعلق بالحصول على التعليم، والرعاية الصحية، والسيطرة على الأصول. فعلى سبيل المثال، في جنوب أفريقيا نجد أن ثلثي الأسر التي تعولها إناث هي أسر فقيرة، مقارنة بالثلث فقط من الأسر التي يعولها ذكور. وفي ملاوي توجد ثلاث نساء فقيرات مقابل كل أربعة رجال فقراء، وهذه النسبة في تزايد.

الهدف الإنمائي ٢ للألفية: تحقيق تعميم التعليم الابتدائي

الفتيات يشكلن ٥٧٪ من الأطفال غير الملتحقين بالمدارس

نسب الفروق بين الجنسين في القيد في التعليم الابتدائي تتناقص ولكنها مازالت كبيرة في بعض المناطق

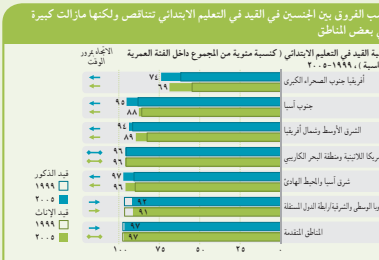

المصادر: قاعدة بيانات مؤشرات الألفية الخاصة بشعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة، وقاعدة بيانات شعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة.

يبين التقدم الوطني والإقليمي المحرز في زيادة قيد الفتيات في المدارس مدى ما يمكن أن تحققه الحكومات الراغبة في الاستثمار في حقوق الفتيات والنساء. فقد زادت نسبة القيد الكلي العالمية من ٨٠٪ في عام ١٩٩١ إلى ٨٨٪ في عام ٢٠٠٥. ومع ذلك، مازال يتعين عمل الكثير فيما يتعلق بتعليم الفتيات ضماناً لإتمامهن تعليمهن الابتدائي والثانوي، ومن أجل القضاء على العنف ضد الفتيات في المدارس، ولإلحاق مزيد من الفتيات بالمدارس. والأطفال الذين لم يلتحقوا بالمدارس في عام ٢٠٠٥ وهم في سن التعليم الابتدائي يقدر عددهم بحوالي ٧٢ مليوناً، كانت البنات تشكل نسبة قدرها ٥٧٪، وربما يكون هذا التقدير أقل من الحقيقة.

الهدف الإنمائي ٣ للألفية: تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

توجد امرأة واحدة بين كل ٥ أعضاء في البرلمانات على مستوى العالم . ونظام الحصص يصنع الفارق في زيادة هذه النسبة .

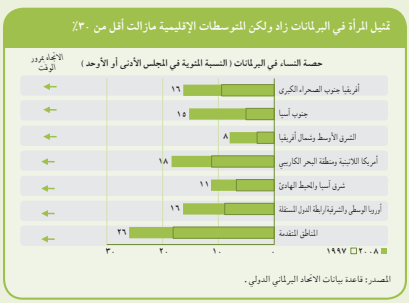

إن الهدف الإنمائي ٣ للألفية هو هدف محوري لتحقيق جميع الأهداف الإنمائية الأخرى ، ومع ذلك فإنه يتضمن غاية واحدة فقط ، هي تحقيق التعادل بين الجنسين في التعليم . وبينما يوجد التزام بالمتابعة إلا أنه لا توجد أهداف محددة بشأن حصة المرأة في العمل بأجر ، وبشأن حصة المرأة من المقاعد النيابية في عملية صنع القرارات السياسية .

- وبمعدل الزيادة الحالي ، سيستغرق الأمر ٤٠ عاماً في المناطق النامية كي تصل المرأة إلى « منطقة التعادل » التي تتراوح من ٤٠٪ إلى ٦٠٪ من المقاعد في الجمعيات الوطنية .
- وقد زادت حصة المرأة من العمالة غير الزراعية التي تحقق فوائد كبيرة من حيث قدرة المرأة على السيطرة على الدخل وصنع القرار في العقود الأخيرة ، ولكنها زادت بمقدار ٣ نقاط مئوية فقط منذ عام ١٩٩٠ ، بحيث أصبح مجموعها ٣٩٪ في عام ٢٠٠٥ . وعلى المستوى الإقليمي ، هناك امرأة واحدة فقط تقوم بعمل غير زراعي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وفي جنوب آسيا مقابل كل أربعة رجال .
- وتمثل المساواة بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي هدفاً يمكن تحقيقه بحلول سنة ٢٠١٥ . فقد تحقق بالفعل التعادل بين الجنسين في التعليم الابتدائي في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ، وفي شرق آسيا والمحيط الهادئ ، وفي أوروبا الوسطى والشرقية ورابطة الدول المستقلة . وسيكون التعادل أصعب ، ولكن من الممكن تحقيقه ، في مجال القيد في المدارس الثانوية ، حيث يبلغ متوسط نسبة قيد الإناث إلى قيد الذكور ٠,٨ . أما التعليم العالي اللازم لتولي المرأة أدواراً قيادية في مجال السياسة والاقتصاد والإدارة فيعكس صورة مختلفة ، حيث تبلغ النسبة ٠,٦ في جنوب الصحراء الكبرى بأفريقيا و ٠,٧ في جنوب آسيا .

الهدف الإنمائي ٤ للألفية: تخفيض معدلات وفيات الأطفال

إن احتمال وفاة طفل قبل أن يبلغ الخامسة من عمره أعلى في حالة البنات منه في حالة البنين في جنوب آسيا وشرق آسيا والمحيط الهادئ .

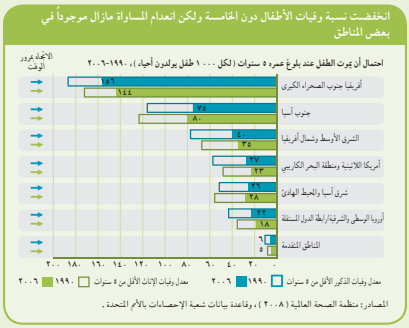

إن وفيات الأطفال من الإناث هي مؤشر جيد للمساواة بين الجنسين ولحقوق المرأة . فأسباب وفيات الأطفال (المرض وسوء التغذية) ليست مرتبطة فحسب بصحة المرأة وتعليمها ولكن عدم بقاء البنات على قيد الحياة بمعدلات متعادلة أو أعلى من معدلات البنين قد يكون علامة على وجود تمييز واضح ومحدد ضد الإناث بسبب جنسهن .

الهدف الإنمائي ٥ للألفية: تحسين الصحة النفاسية

إن واحدة بين كل أربع نساء يلقين حتفهن نتيجة للحمل والولادة ومن الممكن إنقاذها بالتوفير الفعلي لوسائل منع الحمل.

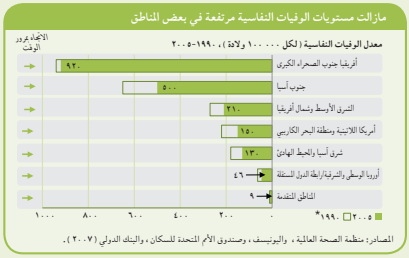

هذا الهدف هو أبعد الأهداف الإنمائية للألفية جميعها عن الاتجاه نحو التحقق. فعالمياً، تموت نصف مليون امرأة كل عام أثناء الحمل أو الولادة. وأكثر من ٩٠٪ من هذه الوفيات التي يمكن منعها إلى حد كبير تحدث في البلدان النامية. ولقد كان الانخفاض في وفيات الأمهات خلال الفترة من عام ١٩٩٠ إلى عام ٢٠٠٥ أقل من ٧٪. وهذا يعني انخفاض نسبة وفيات الأمهات من ٤٣٠ حالة وفاة لكل ١٠٠ ٠٠٠ ولادة حية في عام ١٩٩٠ إلى ٤٠٠ في عام ٢٠٠٥. ووفقاً للتقديرات الحديثة لمنظمة الصحة العالمية فإن هذا المعدل (الأقل من ٠,٤٪ كل سنة على المستوى العالمي) يقل كثيراً عن الخفض السنوي لوفيات الأمهات المرجو تحقيقه والذي يقدر بحوالي ٥,٥ في المائة من أجل تحقيق الهدف الدولي.

الهدف الإنمائي ٦ للألفية: مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا وغيرهما من الأمراض

تشكل النساء ٣ من كل ٥ أشخاص بالغين مصابين بفيروس نقص المناعة البشرية في جنوب الصحراء الكبرى بأفريقيا. وتتزايد في المناطق الأخرى إصابة الإناث بعدوى فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

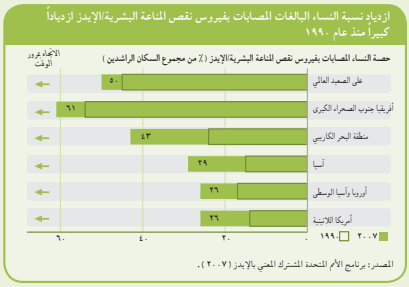

وتوضح التقديرات الأخيرة حدوث زيادة مطردة في عدد النساء والرجال المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية. وبين جميع البالغين المصابين بالفيروس وبالإيدز، زادت نسبة النساء المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية من ٤٥٪ في عام ١٩٩٠ إلى ٥٠٪ في عام ٢٠٠٧. وفي البلدان المتقدمة قد تصل تلك النسبة إلى ٣٠٪. ولكن في المناطق التي تشتد فيها خطورة المشكلة أصبحت هذه الجائحة ذات طابع أنثوي. ففي جنوب الصحراء الكبرى بأفريقيا زادت نسبة النساء بين البالغين المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز من ٥٤٪ في عام ١٩٩٠ إلى أكثر من ٦٠٪ في عام ٢٠٠٧. وفي منطقة البحر الكاريبي زادت هذه النسبة من ٢٤٪ إلى ٤٣٪. ووفقاً لمنظمة الصحة العالمية، يشكل العنف سبباً ونتيجة على حد سواء للإصابة بعدوى فيروس نقص المناعة البشرية.

الهدف الإنمائي ٧ للألفية: ضمان الاستدامة البيئية

مسؤولية المرأة عن جلب المياه تترافق مع ضعف إمكانية الحصول على المياه مما يفرض عبئاً كبيراً على المرأة.

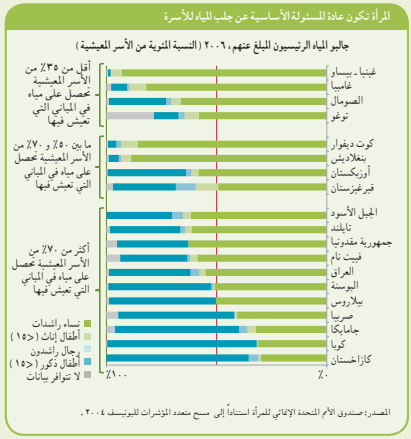

إن البيانات شحيحة عن تأثير التدهور البيئي وتغير المناخ على المرأة الفقيرة، ولكن بالنظر إلى أن المرأة كثيـراً ما تكفل الأمن الغذائي للأسرة، وتقوم بمعظم مهام جلب المياه والوقود للأسرة، فإن العبء الذي تتحمله من حيث الوقت سيزيد إذا أدت حالات الجفاف والفيضانات وعدم انتظام هطول الأمطار وإزالة الغابات إلى تدهور إمدادات ونوعية الموارد الطبيعية. وتتولى النساء والأطفال عادة مسؤولية جلب وحمل المياه، وهو نشاط من بين أكثر مهام الأسر استهلاكاً للوقت وللطاقة، لاسيما في المناطق الريفية. ويقدر أن النساء والأطفال في أفريقيا فقط ينفقون ٤٠ بليون ساعة كل عام في جلب المياه وحملها، وهذا رقم يعادل عمل القوة العاملة في فرنسا بأكملها لمدة سنة كاملة.

الهدف الإنمائي ٨ للألفية: إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية

يلزم تنويع المعونة الخاصة بالمساواة بين الجنسين بحيث تشمل تخصيص مزيد من الأموال للهياكل الاقتصادية، ولتنمية القطاع الخاص.

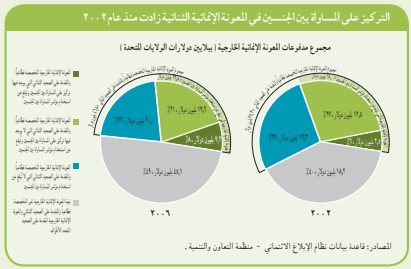

المصادر: قاعدة بيانات نظام الإبلاغ الاتصالي - منظمة التعاون والتنمية.

لا يوجد حتى الآن في المؤسسات المتعددة الأطراف أي نظام للمتابعة المتسقة للاستثمار في تقديم معونة بشأن المساواة بين الجنسين. والاستثناء الوحيد هو نظام مؤشر تخصيص معونة للمساواة بين الجنسين الموجود لدى منظمة التعاون والتنمية. ولكن أقل من نصف الأموال التي يجب أن تخضع للمتابعة تستخدم هذا النظام. وإحدى الخطوات نحو تحسين المساءلة في هذا المجال تتمثل في إقامة نظام للمتابعة يتناسب ويتسق مع الموارد. ومن الضروري أيضاً أن تتوازن المعونة المتمحورة حول المساواة بين الجنسين بين الاستثمارات في المساواة بين الجنسين في القطاعات الاجتماعية مثل الصحة والتعليم من ناحية والاستثمارات في التنمية الاقتصادية وفي البنية الأساسية من ناحية أخرى. وهناك خطوة أخرى مطلوبة تتمثل في دعم جمع بيانات مبوبة بحسب كل جنس من الجنسين على حدة عبر جميع الأهداف الإنمائية للألفية، وأيضاً في بعض المجالات (غير الموجودة في الأهداف الإنمائية للألفية) مثل العنف ضد المرأة. والأهم هو أن أوساط التنمية الدولية يجب أن تتولى دوراً قيادياً، وتكتسب قوة دافعة فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين. وفي هذا الصدد فإن هناك حاجة واضحة لوجود قوة دافعة لسلطة أو قيادة تتولاها إحدى المنظمات في النظام الدولي.

صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة
UNIFEM
304 East 45th Street, 15th Floor, New York, New York 10017 USA
Tel: 212-906-6400 • Fax: 212-906-6705
www.unifem.org/progress/2008